متطلبات إعادة الإندماج الإجتماعى للمسنين

الباحث/ هاني فضه

المستخلص

أصبحت قضية المسنين قضية عالمية، وهى من القضايا الإنسانية والإجتماعية متعددة الجوانب والأوجه التى فرضت نفسها فى وقتنا الراهن على جميع المجتمعات فهى قضية تزداد أهميتها مع مرور الزمن، وتقدم الحضارة الإنسانية ، وأن معالجة قضايا المسنين ينبغى أن يكون جزءاً من أساسياً من السياسة العامة للرعاية الإجتماعية للدولة، لضمان إستمراريتها، كما يتطلب البقاء على دور مناسب لكبار السن فى المجتمع لتمكين هذه الفئة من الإحساس بوجودها وإنتمائها وفقاً لإمكانياتها وقدرتها الأمر الذى يفرض علينا الاهتمام بهم ومحاولة إعادة إندماجهم للمجتمع من خلال (دراسة التحديات التي تواجههم – إحتياجاتهم الخاصة – تفعيل القوانين والتشريعات التي تحقق إحتياجاهم ومتطلباتهم) وضرورة تفعيل المادة ٨٣ من الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ والتي تنص على أن تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة، وتراعى الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات المسنين، بالإضافة إلى مشروع قانون " حقوق المسنين الذى وافق عليه بالإجماع مجلس الشيوخ والذى تضمن مجموعة من الأدوار والمهام (دور الدولة لصالح المسنين" – دور الأسرة تجاه المسن – دور رعاية المسنين – دور القضاء نحو المسن) لتحقيق القدر الأكبر من تواجدهم لما لهم من خبراتهم الحياتية والعملية .

Abstract

The issue of the elderly has become a global issue, and it is one of the humanitarian and social issues with many aspects and aspects that have imposed themselves in our current time on all societies. It is an issue that increases in importance with the passage of time and the progress of human civilization. And that addressing the issues of the elderly should be an essential part of the general policy of social welfare of the state, to ensure its continuity, and it also requires maintaining an

appropriate role for the elderly in society to enable this group to feel its presence and belonging according to its capabilities and capabilities. Which requires us to pay attention to them and try to reintegrate them into society through (studying the challenges they face - their special needs - activating laws and legislation that fulfill their needs and requirements) and the need to activate Article 83 of the Egyptian Constitution of 2014, which stipulates that the state is committed to ensuring the rights of the elderly healthily, economically and socially culturally and recreationally, and provide them with an appropriate pension that guarantees them a decent life, And enabling them to participate in public life, and the state takes into account, in planning public facilities, the needs of the elderly, in addition to the draft law on "the rights of the elderly, which was approved unanimously by the Senate, which included a set of roles and tasks (the role of the state in favor of the elderly" - the role of the family towards the elderly - homes for the elderly - The role of the judiciary towards the elderly) to achieve the greatest extent of their presence because of their life and practical experiences.

مقدمة :

تعددت فئات النسيج الإجتماعي وهذه سنه الله فى خلقه ومن المعلوم أن الإنسان يمر بمراحل مختلفة خلال حياته وهذا مصدق قوله تعالي (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۖ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ) الآية (٥٤) سورة الروم ، ومن هنا نجد المراحل التي يمر فيها الإنسان بالضعف بعد القوه هي التي ترتبط بفئة كبار

السن وهي فئة أساسية من فئات المجتمع إذ أن لها قيمتها الإجتماعية وتتميز بخصائص إيجابية عديدة أهمها الخبرة الحياتية التى نستمدها منهم .

أصبحت قضية المسنين قضية عالمية، وهى من القضايا الإنسانية والإجتماعية متعددة الجوانب والأوجه التى فرضت نفسها فى وقتنا الراهن على جميع المجتمعات مع إختلاف درجة تقدمها ورقيها فهى قضية تزداد أهميتها مع مرور الزمن، وتقدم الحضارة الإنسانية ، وأن معالجة قضايا المسنين ينبغى أن يكون جزءاً من أساسياً من السياسة العامة للرعاية الإجتماعية للدولة، وليس سياسة منعزلة عنها لضمان إستمراريتها، كما يتطلب البقاء على دور مناسب لكبار السن فى المجتمع لتمكين هذه الفئة

من الإحساس بوجودها وإنتمائها وفقاً لإمكانياتها وقدرتها وكبير السن هو من تقدم به العمر ولو أردنا تحديد بداية كبر السن فإن هذه المسالة اعتبارية نسبية تتوقف علي كثير من الظروف الصحية والنفسية علي أن البعض يحددها بأنها مرحلة التي يحال فيها الإنسان إلي التقاعد من العمل أي مابين ٦٥ :٧٠ سنة ولكن حتي هذا المحك أصبح لا يعتمد به الأن لأن بعض المجتمعات ترفض التقاعد الجبري وتتركه مفتوحا لمن يحب بعد الستين [١].

ورد في تقرير متابعة الجمعية العالمية للشيخوخة وجود تسارع في ظاهرة الشيخوخة في المنطقة العربية بشكل ملفت الي النظر حيث تسمي هذه الظاهرة بالتشيخ السكاني population aging ويقصد بها زيادة أعداد نسب كبار السن الأكبر من ستين عاما ليصل الى ٣.٤ ٪ سنويا بين تعدادي (٢٠٠٦ ،٢٠١٧) مقابل ٢.٦ ٪ سنويا بين تعدادي (١٩٩٦، ٢٠٠٦) وذلك يعكس التحسين فى المستوى الصحي وتمثل هذه الفئة ٦.٧٪ من اجمالي السكان ٢٠١٧ ومن المتوقع يصل عددهم ١٢.٦مليون نسمة بنسبة ١٠.٦٪ عام ٢٠٣٠ ويصل عددهم الي ٢٧.٥٪ مليون نسمة بنسبة ١٧.٩٪ من إجمالي السكان بحلول عام ٢٠٥٢[٢]، وينص التقرير على أن الزيادة فى عدد كبار السن ستكون أكبر وأسرع فى بلدان العالم النامى ولذا وفى ضور خطط التنمية المستدامة (الرؤية الإستراتيجية ٢٠٣٠) تشجع الجمعية العمومية للأمم المتحدة الحكومات على مواصلة ما تبذله من جهود لتنفيذ القرارات والإتفاقيات وخطط العمل الدولية المتعلقة بحقوق كبار السن فى برامج عملها المتعلقة بالسياسات، مع مراعاة الأهمية البالغة للترابط والتضامن والمعاملة بالمثل بين الأجيال من أجل تحقيق التنمية الإجتماعية ومراعاة جميع حقوق الإنسان لكبار السن، و منع التمييز بسبب السن وتحقيق الإندماج الإجتماعى[٣].

أكد تقرير الأمم المتحدة الي ان الزيادة الكبيرة في أعداد المسنين وللمرة الأولي يتجاوز عدد الاطفال وهذا يعني أن النظرة للأطفال علي انهم يمثلون المستقبلٍ يمكن الرجوع بشأنها بحيث يصبح المستقبل مرتبطاً أيضا بكبار السن .

أولاً- مشكلة البحث :

تبين من خلال الدراسات السابقة أن هناك الكثير من كبار السن يعانون من العديد من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية التي أسفرت عن تصاعد الخلافات الأسرية وتردى الحالة النفسية للمسنين والتي تقلل من فرص الإندماج الإجتماعي لديهم سواء علي مستوى الأسرة أو المؤسسات المتخصصة فى رعايتهم أو على مستوى إندماجهم بالمجتمع.

وبناء علي ماتقدم ومن واقع التزايد المستمر لأعداد المسنين وتعدد المشكلات التي تواجههم تبلورت مشكلة البحث فى تساؤل رئيسي ماهي متطلبات إعادة الاندماج الاجتماعي لدي المسنين؟

ثانياً- أهداف البحث :

يحاول البحث الراهن الكشف عن هدف رئيسي يتمثل في :

الكشف عن متطلبات المسنين وكيفية إعادة إندماجهم داخل الأسرة والمجتمع .

وينبثق عن الهدف الرئيسي مجموعة من الاهداف الفرعية تتمثل في :

١- التعرف على أهم إحتياجات المسنين لإعادة تأهيلهم وإندماجهم داخل المجتمع.

٢- تحديد المشكلات الأساسية التي تواجه المسنين وكيفية علاجها.

٣- التعرف علي جهود وتوجهات الحكومة تجاه إعادة إندماج المسنين.

٤- التعرف علي درجة تحقيق متطلبات الإندماج الإجتماعي للمسنين داخل الأسرة والمجتمع من جانب وداخل دور الرعاية من جانب آخر.

٥- التعرف علي الاختلافات بين المسنين للإندماج وفقآ(للجنس-الحالة الاجتماعية-الفئة العمرية- المستوي التعليمي) داخل الاسرة والمجتمع ودور الرعاية.

ثالثا - تساؤلات :

١- ماهي أهم إحتياجات المسنين لإعادة تأهيلهم وإندماجهم داخل المجتمع؟

٢- ماهي المشكلات الأساسية التي تواجه المسنين وكيفية علاجها؟

٣- هل هناك جهود وتوجهات من الحكومة تجاه إعادة إندماج المسنين؟

٤- ما هي متطلبات الإندماج الإجتماعي للمسنين داخل الأسرة والمجتمع من جانب وداخل دور الرعاية من جانب آخر؟

٥- هل هناك إختلافات بين المسنين للإندماج وفقآ (للجنس – الحالة الاجتماعية – الفئة العمرية – المستوي التعليمي) داخل الاسرة والمجتمع ودور الرعاية؟

رابعاً- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الآتي :

المسنين طاقة يمكن أن تساهم بدور إيجابي في التنمية الشاملة إذا تم استثمارها وهذا يتطلب تقديم المزيد من الرعاية والخدمات والبرامج التي تؤهلهم لذلك.

١- الاضافة العلمية للدراسات والبحوث التي تناولت دراسة متطلبات المسنين ومشكلاتهم الصحية والنفسية والاقتصادية بصفة عامة، والاجتماعية بصفة خاصة وفق الرؤية الإستراتيجية المصرية (٢٠٣٠) ، وأوجه الرعاية الاجتماعية التى تتمتع بها هذه الفئة داخل المجتمع أو خلال التواجد فى دور رعاية المسنين .

٢- المساهمة العلمية من خلال تحليل ودراسة التوجهات النظرية المفسرة للإندماج الإجتماعى للمسنين على المستويين العربى والدولى، والتى لم تنل الاهتمام والدراسة بالقدر الكافى مثل فئات الطفال، والشباب.

خامسا- المفاهيم:

١- الإندماج الإجتماعي: social integration

يعرف بأنه "دلالة على تكيف الشخص وفق مستلزمات المجتمع، أو تماشيًا مع مثل الجماعة التى ينتمى إليها، بحيث يلتزم بكافة مسؤولياتها ويستجيب لمطالبها ويندمج فى دورة حياتها الكاملة".[٤]

يعرف بأنه هو "العملية التى يتم من خلالها إشراك الأفراد فى الحياة اليومية لمجتمعهم (الأسرة، الجيران، الحى الذى يعيشون فيه)، وخاصة المسنين، الذين يعانون من العزلة نتيجة عدم قدرتهم على التحرك والمشاركة فى الأنشطة الاجتماعية بسبب المرض أو الاعاقة أو المسنين الذين

نصرف عنهم أصدقائهم وأبنائهم، وجيرانهم، ويحتاجون إلى من يساعدهم فى إعادة هذه العلاقات وإدماجهم فى أنشطة مجتمعية متعددة ومتنوعة".[٥]

٢- المتطلبات: Requirements

يعرف بأنه "الشئ الذى يشترط توافره أو يحتاج إليه أو هو شرط مطلوب".[٦]

ويعرف ايضا بأنه هو "الشئ الذى يستلزم وجوده أو شرط يجب توفيره أو الإذعان له".[٧]

ويوضح المتطلبات بأنها "مجموعة الصفات والخصائص والعناصر التى تتجمع وتتألف وتتوافر معًا فى الأفراد وفق ظروف مختلفة وتعد بمثابة محددات للسلوك الظاهرى وتمثل زكائز ثابتة فى تكوين الشخصية".[٨]

ويصف المتطلبات بأنها " مدى توافر مجموعة من الشروط والعوامل".[٩]

٣- المسن:Elder

المسن فى اللغة العربية هو إسم فاعل مأخوذ من السن، وهو العمر ويقال كبر سنه أى كبر عمره وينظر للمسن بأنه من إستبان به السن وظهرعليه الشيب ويعرف المسن على أنه مرحلة طبيعية من مراحل الحياة لايمكن تفاديها وهى لا تعنى تزايد سنوات العمر فقط لأنها تشمل تغيرات جسدية وتغيرات إجتماعية ونفسية أيضاً وتشير كلمة (Elder) فى اللغة الإنجليزية إلى المسن على أنه المتقدم فى العمر أو الكهل .

ويعرف المسن بأنه "الفرد الذى بلغ الستين عامًا أو أكثر، وأصبح يمارس حياته غير مرتبطاً بعملاً رسميًا، ويبدأ مرحلة جديدة من أهم مراحل حياته، بما لها من خصائص وسمات فسيولوجية، وإجتماعية، وقد يعانى من مشكلات ويحتاج للمساعدة .[١٠]

سادساً – أسباب الإهتمام بدراسة المسنين :

لم يولي علماء الإجتماع القدامي إهتماماً بدراسة المسنين طالما أنهم لا يشكلون نسبة كبيرة من السكان بالمقارنة مع باقي الفئات العمرية داخل المجتمع وذلك بسبب انخفاض معدل الحياة المتوقعة ووفاتهم قبل بلوغ مرحلة متأخرة من العمر، في الوقت نفسه كانت الاسرة في الماضي وحتى وقت قريب يسود فيها النمط الممتد التى تحقق إهتماما بالغا بالمسنين وبقية أفراد الاسرة، سواء كان على الجانب الصحي او النفسي والاجتماعي والاقتصادي ، وكانت لهم مكانة اجتماعية عالية داخل الاسرة والمجتمع معا ويمثلون رموزا معبرة داخل الاسرة فضلا عن دورهم الفاعل في

اتخاذ القرارات الاسرية، لذا كانوا يشعرون بوجودهم الاجتماعي والنفسي ولم يشعروا ان دورهم قد انتهى وانهم معزولون عن اسرهم ومجتمعهم او انهم يشعرون بضائقة مالية ، من ناحية أخرى فإنهم لا يتقاعدون بسب بلوغهم سنا معينا بل يعيشون على ما ادخروا من مال يجعلهم يستمروا في العمل او الاستشارة المهنية وهذا يجعلهم باستمرار يمتلكون حيوية مستمرة ومعنوية عالية .

ولكن بعد انشطار الأسرة الممتدة وبالتحديد بعد الثورة الصناعية وإستخدام التكنولوجيا الطبية و تحسن نظام التغذية إرتفع معدل المعمرين بشكل ملحوظ ، فأخذ الإنسان يهتم براحته وصحته و الحفاظ على حياته لأطول فترة زمنية يقدر عليها، وعندما إزداد
عدد المعمرين ظهرت مؤسسات رسمية تهتم بهذه الفئة وما يصاحبها من مشكلات إجتماعية عند ذاك إلتفت علماء الإجتماع وبدأو بتناولها بالبحث والدراسة والمعالجة وفي الآونة الأخيرة تزايد إهتمام علماء والإجتماع بمرحلة الشيخوخة التى تعد آخر محطة لقطار عمر الإنسان، فدرسوا السمات الجسمية والنفسية والعقلية والمزاجية والقدرات الخاصة للمسنين، وميولهم، واستعداداتهم، ورغباتهم، وحاجاتهم، وهذا الإهتمام المتنامي لم يأت إعتباطاً بمحض الصدفة، وإنما نتج عن إيمان الدول المتقدمة بخطورة هذا الموضوع الذى يتصل بكل فرد، فأطفال اليوم شباب الغد، وشباب اليوم مسنو الغد وفى مجتمعاتنا الإسلامية حرصت مبادئ الدين الحنيف بأن تكون مرحلة الشيخوخة محطة تكريم وعناية واحترام ، ليقضي المسن ما تبقى من عمره برضاً وإنسجام جزاء له على ما قدم في حياته، وقد أكد على هذا الرسول (عليه الصلاة و السلام) قائلا (ما أكرم شاب شيخاً لسنه إلا قيض الله له من يكرمه عند سنه) رواه الترمذى عن أنس رضى الله عنه .

و لقد بدأ الإهتمام برعاية المسنين في نهاية النصف الأخير من القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك إلى انتشار برامج الرعاية الصحية التى كانت سببا فى أرتفاع متوسط العمر الذى أدى إلى الإهتمام بهذه الفئة الجديدة كما يرجع السبب في أرتفاع أعداد المسنين التطور التقنى والتحسن الملحوظ فى إحتواء الأمراض الوبائية الذي قاد الي تقليل الموت المبكر وعلي سبيل المثال كان عدد المسنين الذين يتجاوز اعمارهم (٦٠ عاما) (١٩٥٠) حوالي (٢٠٠) مليون مسن، و ازداد عددهم عام (٢٠٠٠) إلي (٥٥٠) مليون مسن ومن المتوقع يصل عددهم عام (٢٠٢٥) إلي (١.٢) مليار مسن ويصل عام (٢٠٥٠) إلي مليارين تقريبا

لقد أهتمت المنظمات الدولية بموضوع المسنين و لا سيما معاملة المسنين ورعايتهم وتوفير حياة سعيدة لهم وبدأ ذلك في مؤتمر فيينا الدولي في اجتماع الجمعية الدولية الاولى للشيخوخة عام (١٩٨٢) ومن كل عام يعد يوما دوليا لكبار السن ومن ثم برامج السنة الدولية للمسنين عام (١٩٩٩) ، ووثيقة مدريد الصادرة عام (٢٠٠٢) عن الجمعية الثانية للشيخوخة ، واهداف الألفية الثالثة كما عام (٢٠٠٤) ، واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادئ الامم المتحدة المتعلقة بكبار السن (قرار ٩١/٤٦)في (١٩٩١) ، وثم التنمية المستدامة٢٠٣٠. اذ شجعت الحكومات على ادراجها في الخطط الوطنية متى أمكن ذلك .

سابعاً – أهم التحديات التي يعاني منها كبار السن :

١– كثيراً ما ترتبط مشاكل كبار السن، وخاصة من الناحية الصحية، بالتغيُّرات الناجمة عن تدني قدراتهم العقلية والجسدية، وتعرضهم إلى مجموعة من الأمراض المزمنة غير المعدية، فتزيد حاجتهم إلى رعاية صحية متخصصة وطويلة الأمد. وتعاني أيضاً من نقص في المعاشات التقاعدية، مما يحرم الكثير من العيش الكريم، فيضطر معظم الرجال المسنين للعمل بعد سن التقاعد، ولا سيما في القطاع غير الرسمي. أما المسنّات، فوضعنّ غالباً ما يكون أكثر سوءاً وتعقيداً، حيث أن معظمهنّ لا يعملن في الأصل، ويضحين أرامل قبل الرجال، وأكثر عرضة للعوز، مع الإشارة إلى أنهن يشكّلن النسبة الأكبر من كبار السن، ولا سيما من فئة ٨٠ عاماً وما فوق .

٢– يعتبر الواقع الإقتصادى والنظرة العقلانية فى الوقت الحاضر هما السببين الرئيسيين فى المشاكل التي تواجه المسنين أو كبار السن وتعتبر المعايير والأسس الأخلاقية لمجتمعنا ، التي تكفل رعاية المسنين من عدة جوانب (دينية – أخلاقية – إنسانية — إجتماعية) ، مع أهمية مراعاة الإتجاهات الفكرية لدى المسن التى نمت وتطورت عبر السنين وهنا يتضح الدور الإجتماعى فى مساعدة المسن للوصول به إلى درجة التكيف مع البيئة التى يتعايش معها، بالإضافة إلى توطيد التقارب الفكرى بين الأجيال للإستفادة من خبراتهم فى خدمات مؤسسات المجتمع المحلية، مع الأخذ فى الإعتبار أن التدخل المهنى الناجح لهم يعتبر من النقاط الهامة فى الحفاظ على سماتهم الجسمية والصحية والإجتماعية بالإضافة إلى الإعتبارات الثقافية الموجودة فى المجتمع وكيفية إستثمار قدرات المسن مهما كانت قليلة أو ضعيفة ومحاولة توظيفها فى تقديم العلاج التأهيلى الشامل وتدعيم

التوافق للمسنين لما حصلوا عليه من الحكمة فإن من أوتى الحكمة أوتى خيرًا كثيرًا والمسنين لديهم من الحكمة والخبرة بالحياة [١١] ويعد أبرز المشكلات التي تواجه المسنين كالآتي :

أ – إرتباط مشاكل كبار السن، وخاصة من الناحية الصحية، بالتغيُّرات الناجمة عن تدني قدراتهم العقلية والجسدية، وتعرضهم إلى مجموعة من الأمراض المزمنة غير المعدية، فتزيد حاجتهم إلى رعاية صحية متخصصة وطويلة الأمد.

ب – تواجد الكثير من كبار السن لا يحظون بالرعاية المطلوبة بالرغم من وضعهم الصحي الحرج وذلك لعدة أسباب من أهمها الفقر، وضعف أو غياب منظومة الحماية الإجتماعية لكبار السن، وصعوبة وصولهم إلى مراكز الخدمة الصحية إن توفرت.

جـ – نقص المعاشات التقاعدية، يحرم الكثير المسنين من العيش الكريم، فيضطر معظم الرجال المسنين للعمل بعد سن التقاعد، ولا سيما في القطاع الغير رسمي .

٣–فقدان المكانة الاجتماعية للمسنين :

تعبر المكانة الاجتماعية في علم الاجتماع عن وضع معين في النسق الإجتماعي، ويتضمن ذلك التوقعات المتبادلة للسلوك بين الذين يشغلون الأوضاع المختلفة في البناء والنسق والمكانة كشيء مميز عند الفرد هي في أبسط معانيها مجموعة من الحقوق والواجبات يرثها الفرد، وتفرضها الثقافة والمجتمع، أي أنها تحدد مسبقاً للفرد سواء بسبب نوعه وعمره ودينه ونسبه، أو يكتسبها الفرد بقدراته ومؤهلاته وتنافسه مع أفراد المجتمع، وتتطلب جهداً ورغبة في الحصول عليها ولكل مكانة جملة من الحقوق والواجبات تنظم علاقة شاغلها بمن يشغلون مكانات أخرى في المجتمع وتفاعلاته معهم فلقد تعددت مظاهر فقدان المسنين للأوضاعهم الإجتماعية نتيجة التغيرات المتلاحقة للأوضاع الاقتصادية في المجتمع وخروج المسنين على المعاش وعدم قدرته على تلبية إحتياجاته الأساسية والأسرية مقابل ثبات الدخل المادى والذى كان له العديد من التداعيات السلبية على كيان الأسرة والمجتمع والتي يعد أبرزها الآتي :

أ – إضطراب العلاقات الاجتماعية للمسن وزوجته وأبنائه وأقاربه وزملائه، والشعور بفقدان مكانته الإجتماعية، وضعف تفاعلاته مع الآخرين .

ب – كثرة إحتياجاته مع قلة دخله، والتكلفة الزائدة التي يعانيها، بسبب الأمراض التي تصيبه في تلك المرحلة مقابل وإرتفاع الأسعار مع ثبوت الدخل المادى .

جـ- تصاعد التغير الإجتماعى للمسنين في المحيط المجتمعى خاصة بعد التقاعد عن العمل كافتقاده المكانة والعزلة والاغتراب والتقاعد عن العمل وغيرها، ومن مظاهر
هذه التغيرات فقدان العلاقات الاجتماعية وفقدان العديد من الأنشطة والإهتمامات والإعتماد على الآخرين والإنسحاب من المجتمع ونقص عمليات التفاعل الاجتماعي، وكما يعاني من اتساع وقت الفراغ وانخفاض الدخل الشهري والإصابة ببعض الأمراض الجسمية والنفسية وسخرية الآخرين، ويصبح المسن أكثر تمركز حول الذات وأقل إهتماما برغبات الآخرين[١٢].

د - فقدان المسن للقدرات والإمكانيات اللازمة لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية مع مواجهته لضغوط جديدة غير متوقعة، فعلية أو محتمل قيامها، الأمر الذى يودى لتواجد حالة من التدهور الجسدى أو نفسي، وفقدان الأسرة والأصدقاء، وفقدان المكانة أو المهنة وعادة ما يؤدي فقدان شئ ما إلى فقدان شئ آخر وهكذا سلسة تؤدي إلى تزايد ما يفقده المسن حيث أن فقدان الإمكانيات الذاتية والضغوط التي تفرضها البيئة يعملان على خفض قدراته على التكيف الناجح مع ما حدث من تغيرات ونقص قدرته على إشباع حاجاته البيولوجية والحضارية[١٣] .

٤ - انقطاع صلة الرحم :

إنتشرت في الأونة الأخيرة تصاعد حالة إنقطاع صلة الرحم بين الأبناء وآبائهم من جانب وبين الأقارب والأصدقاء بعضهم البعض من جانب أخر ويرجع ذلك للعديد من الأسباب نذكر أبرزها (من وجهة نظر الباحث) كالآتى :

أ - تصاعد الحاجة المعيشية في ظل ارتفاع الأسعار وإنشغال الأبناء بالعمل .

ب - الإبتعاد عن القيم والمبادئ والثقافة المجتمعية وإنعزال الأبناء عن آبائهم .

جـ - التطبيق الخاطئ لمهوم الحرية / الإستقلالية .

د - الإبتعاد عن القيم الدينية .

ثامناً - أهم إحتياجات الخاصة بكبار السن :

١- الإحتياجات الصحية والعضوية والنفسية :

يحتاج كبار السن إلي الفحص الطبي الدوري الشامل والتعرف علي الظروف والمشكلات الصحية في وقت مبكر ووضع استراتيجية ووقائية من العدوي والكوارث والاتجاه نحو ممارسة الرياضة البسيطة كالمشي المنظم وقراءه القرأن الكريم والإقلاع عن التدخين .

٢- الإحتياجات المهنية :

يعد تحديد سن التقاعد الأشارة الحمراء بالنسبة للمسنين بالرغم بأن رغابتهم وقدراتهم هي التي تشجع الكثيرين منهم علي الأستمرار في العمل لما فيها من المحافظة علي تحقيق الذات وشغل وقت الفراغ والحصول علي المال والإحساس بلأدوار الايجابية وعليه يجب أن يتحدد سن التقاعد حسب الكفاءة الإنتاجية والقدرة علي العمل للأستفادة من خبرات كبار السن .

٣- الإحتياجات الاجتماعية :

تتميز المرحلة التي يعيشها المسنون بإنحسار العلاقات الاجتماعية فتقاعد المسن عن عمله يفصله عن علاقاته الاجتماعية التي كانت قبل تقاعده كما ان تدهور العلاقات الاسرية والعائلية يؤدي إلي شعوره بالوحده والانسحاب التدريجي من المجتمع. لذلك يحتاج المسنون في هذه المرحلة الي زيارة أفراد أسرهم لهم بإستمرار ومشاركتهم في افكارهم واهتمامتهم ومن الحاجات الاجتماعية وجود نظام تكافل اجتماعي يحقق مطالبهم وتوافر برامج وأنشطة تناسب أعمارهم وإشراكهم في قرارات الأسرة وما يدخل السرور ايضا رؤية أحفادهم وتقبل أسرهم لعادتهم وتقاليديهم.

٤- الاحتياجات النفسية :

أن الاضطرابات النفسية تشيع حدوثها لما تقدم العمر بهم فالأمراض العصابية والذهانية من أهم أمراض الشيخوخة وتتمثل أهم المشكلات النفسية في الاكتئاب والقلق والاغتراب والشعور بالوحدة ويحتاج كبار السن لمواجهه هذه المشكلات إلي شغل أوقات فراغهم لتخفيف شعورهم بالوحدة كذلك يحتاج المسنون إلي الثقة بهم في اعتمادهم علي أنفسهم وإعطائهم حرية التعبير عن أرائهم مع تفهم أسرهم لهم.

٥- الاحتياجات المادية :

يؤدي اخفاض دخل المسن نتيجه إحالته إلي تقاعد إلي عدم تلبيه العديد من الاحتياجات الأساسية له الأمر الذي ينعكس علي ظهور العديد من المشكلات المادية التي تواجهه وتؤثر علي انخفاض مستوي المعيشة إضافة إلي أن تقدمهم في السن يؤدي إلي عدم قدرتهم ممارسة أعمال بصورة ملائمة وبالتالي تظهر أعباء جديدة كالعلاج ولذلك يحتاج المسنون إلي دخل مادي مستمر يؤمن لهم احتياجاتهم الأساسية و من الاحتياجات المادية الأخري توفير أماكن للتسوق قريبة من أماكن

أقامتهم ذات أسعار مناسبة وحتي يشعر المسنون أنهم مدار اهتمام المجتمع يجب إنشاء جمعيات أهلية فعالة في مجال العناية بكبار السن ماديا وكذلك تيسير التعاملات البنكية لهم .

٦- الحاجة إلي التفهم :

حيث يتطلب أمر توافقهم وتكيفهم ضرورة الأحاطة بكل مايتصل بعملية النضج والتقدم في العمر حتي يمكنهم أن يدركوا التغيرات التي تطرأ علي طاقتهم البدنية والعقلية وبناء شخصياتهم ممايؤثر في أحوالهم النفسية ومكانتهم في المجتمع .

٧- الإعداد لعملية التقاعد :

إمداد الأفراد الذين يصلون إلي مرحلة العمر المتوسط بمجموعة من المعلومات والمهارات التي تساعد فيما يلي :

أ - زيادة فرص التوظيف بعد التقاعد من عملهم.

ب - الاحتفاظ بصحة جيدة وإتباع أساليب معيشية تتلائم مع التقدم في السن وطرق الوقائية.

جـ - توفير حياة أسرية ووصلات اجتماعية مناسبة .

د - إجادة أنواع من النشاط والمهارات تكون لكبار السن بديلا عما كانوا يمارسونه في شبابهم.

٨ - توعية المجتمع بمشكلات كبار السن :

تصاعد الأفكار الخاطئة عند الناس بأن كبار السن قوم فنوا، وأنهم غير منتجين، وأنهم يعيشون على هامش الحياة انتظار للمصير الوشيك المحتوم، هذه الفكرة في حاجة إلى أن تستبدل بها صورة أخرى توضح الحقيقة التي مفادها أن من يصل إلى مثل سنهم تصبح لدية الحياة، وثمرات خبراتها في المجتمع أيضا أن يعرف جيدا مشكلات المسنين، حتى يمكن أن يواجهها مبكرا في منتصف العمر بالإعداد والتأهيل المناسبين لمثل هذه المواقف.

٩- ضرورة تثقيف المتخصصين لكيفية تعاملهم مع المسنين :

إختلاف التثقيف نوعا وكما باختلاف الأشخاص والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، غير أننا يمكننا تحديد الحد الأدنى من المعارف التي يجب الإلمام بها لمن يعمل مع هذه الفئة مثل : الخدمة الاجتماعية و رعاية المسنين معرفة الظواهر النفسية والفسيولوجية لعملية كبر السن، وادراك ظروف المتقدمين في السن كفئة من فئات المجتمع و خبرات في العلاقات الإنسانية، وفي أساليب العمل مع الجماعات ومعلومات عن الموارد والإمكانات المختلفة التي يمكن أن تستخدم في مواجهة وحل مشكلات المسنين في المجتمع والالمام الوافي بالنواحي التربوية ودورها في مواجهة

احتياجات المتقدمين في السن،
وفي حل مشكلات الإقامة والدخل والصحة والعمل وضرورة النظر الي المسنين علي انه سن الخبرة والعطاء وليس العجز واللا انتاجية.

١٠- برامج رعاية منزلية :

يهدف الي رعاية المسنين داخل أسرهم وتقدم لهم الرعاية حسب الحاجة بوجود فريق طبي يتبع الوزارة مع توافر طبيب وتمريض والاخصائي النفسي والاجتماعي حتي تكون الرعاية تحاكي دور الاسرة .

١١- وجود اسرة محبة تحاوطهم بالاهتمام و العناية :

كبار السن من حقهم ان يجدوا ابنائهم حولهم عندما يكبروا ، و يروا احفادهم يكبروا امام مرآي اعينهم ، فهذا اسعد شئ بالنسبة لهم ؛ فالاكتفاء باحضار جليسة مسنين خاصة بهم ، و عزلهم عن الحياة الاسرية بمواقفها السعيدة له من اشد الصعوبات التي قد يتعرضوا لها خلال حياتهم حيث سيظل الشعور المسيطر عليهم حينها هو النبذ من قبل الاخرين .

١٢- مشاركة كبار السن في الحديث و الانشطة اليومية :

الانسان المسن ليس بعالة علي الاخرين ، او جماد لا يشعر او يحس و عليه الاكتفاء بما هو مقدم اليه و حسب من دون ان يعترض او يطالب بما يسعده ؛ بل انه انسان حساس جدا تجاه الاخرين و تصرفاتهم نحوه ، و من حقه ان يجد من يشاركه افراحه و احزانه ، و يتبادل معه الحديث بشكل مستمر حول مختلف امور الحياة ، لكي لا يشعر بان صلته بما حوله قد انقطعت .

١٣- الاهتمام بتغذية كبار السن و سائر شئونهم :

يتطلب توفير الاحتياجات الاجتماعية لكبار السن ان يكون بجوارهم من يهتم بتغذيتهم وشتي شئونهم الخاصة لاسيما لو كان المسن يعاني من احد الامراض التي تجعل من حركته صعبة و وقوفه طويلا مجهدا له ؛ فابسط حقوقهم هو ان يحصلوا علي وجبة غذائية لائقة عندما يشعروا بالجوع بعد سنوات عمرهم الطويلة التي افنوها في تقديم كل ما يحبه ابنائهم حتي يروا البسمة علي محياهم .

١٤- تنظيم رحلات اسرية لتنزه كبار السن :

الانسان بشكل عام يحب التنزه و استنشاق هواء منعشا و رؤية مناظر جديدة تدخل الي نفسه السرور والبهجة حتي يبعد عن روتين الحياة الممل الذي يقتل كل لحظة فرح لدي الانسان ؛ و لهذا

من الضروري الاهتمام بتلك النقطة بالذات مع كبار السن ، فليس ذنبهم انهم اصبحوا ضعافا واهنين و لا يقدرون علي الحركة او السفر لوحدهم ليظلوا مكاثين في المنزل طول المتبقي من حياتهم ؛ فضروري ان يتم تنظيم رحلات تنزه للخارج و اخذهم مع باقي افراد الاسرة ليستمتعوا باوقاتهم و يشعروا بالسعادة بكل ما حولهم .

تاسعاً – الحقوق والقوانين المشروعة بشأن إعادة إندماج كبار السن :

١ – الشريعة الدولية لحقوق الإنسان :

تنص المادة الأولى من بأن "جميع البشر يولدون أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق "إن هذه المساواة لاتتغير مع تقدم العمر و حقوق كبار السن من رجال ونساء هي نفسها حقوق من أصغر منهم سنا .إن حقوق كبار السن لاتزال غير محددة في المعاهدات الدولية التي تنص على حقوق اجتماعية ومدنية واقتصادية وسياسية ومن الأمثلة الحق للحماية أمام القانون وحق التملّك والتربية والعمل والمشاركة

في الحكم وتكتسب بعض الحقوق أهمية مع التقدم في العمر الحق فى الضمان الإجتماعي من خلال معاش تقاعدي [١٤].

يمتع كبار السن في القانون الدولي بمجموعة من الحقوق وهي تدور في اطار الحقوق العامة ضمن حقوق الانسان الاساسية التي ينبغي أن يتمتع جميع الشخاص بها و حقوقا خاصه بهم باعتبارهم المسنين وتخضع هذه الحقوق لمجموعه من المبادئ نصت عليها الوثائق الدولية في المجتمع كالتزام من جانب الدولة لتوفير الحياة الكريمة للمسن وهذه الضمانات والحريات غير قابلة للتجزئة أو المفاوضة أن المسن باعتباره عضو في المجتمع دون النظر الى الجنس أو اللون أو الدين و المسن باعتباره شخص طبيعي في اطار حقوق الانسان العامة والذي يتمتع بجميع انواع الحقوق سواء المالية والغير ماليه ومن ثم فإن لهم حقوق ماليه ينبغي حمايتها واهمها على سبيل المثال لا الحصر الحقوق المرتبطة بشخصيته و المتعلقة بحالته ووضعه ومن ذلك تلك الحقوق العامة التي تهدف الى حمايه جسمه وشرفه ومن بينها الكرامة والحرية الشخصية وحقه في حياته الخاصة ومحادثاته واستخدام كافه وسائل الاتصال العامة كما تشمل هذه الحقوق حقه في التنقل والاقامة والهجرة وممارسه الشعائر الدينية وحريه الفكر والتعبير عن الرأي وحقه في المسكن الملائم والامان الصحي ونذكر اهم هذه الحقوق على النحو التالي :

أ – الحقوق المدنية والسياسية وأهمها الحق في الحياه والحق في عدم التعرض للتمييز والحق في عدم التعرض للاستغلال أو العنف أو سوء المعاملة والحق في التعبير والحق في الخصوصية ، الحق في السكن والحياه الاسرية .

ب – الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية هي جزء لا ينفصل عن الحقوق المدنية والسياسية في القانون الدولي لحقوق الانسان واهمها :

(١) الحق في مستوى معيشي ، الحق في العمل ،الحق في الصحة ،
الحق في الضمان والرعاية الاجتماعية ، الحق في التعليم والحق في المشاركة في الحياة .

(٢) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تشغل مساحة الشيخوخة حياز مهما
في الأجندة الدولية ، وقد قامت الأمم المتحدة بدور تنبيه دول العالم، إلى أهمية قضايا المسنين، ثم رأت لجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية
أنه ينبغى على الدول أن تولى إهتماما خاصا لتعزيز وحماية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لكبار السن ، ومما يزيد من أهمية دور اللجنة ذاته
في هذا الصدد .

توجد ترتيبات إشرافية ملزمة تتعلق بشتى مجموعات مبادئ الامم المتحدة
في هذا المجال، وفى عام ١٩٣٣ بدأت اللجنة توضيح أهمية المعلومات المتعلقة بحقوق كبار السن ، ومع ذلك لاحظت أن الغالبية الكبيرة من تقارير الدول
مازالت تشير مجرد إشارة ضئيلة إلى هذه المسألة الهامة ، لذا فإنها ترغب
في الإشارة الى أنها سوف تصر في المستقبل على وجوب تناول وضع كبار السن فيما يتعلق بكل حق من الحقوق المعترف بها في العهد تناول كافياً
في جميع التقارير و يجب أن ننوه الى أن العديد من الإتفاقيات الدولية والدساتير والتشريعات الوطنية قد إستقرت على مجموعه من الحقوق بشأن المسنين .

جـ – الحقوق الاقتصادية للمسنين :

يجب الإعتراف بمجموعه من الحقوق المنوط بها للمسنين وأن ما يميز هذه الحقوق
هو تميزها بالطابع الإقتصادي أو المالي ومن هذه الحقوق حقه فى الإستفادة من الضمان الإجتماعي وذلك بهدف ضمان وتأمين حياة كريمة له وبصفة خاصة في الحالات
التي لم يكن فيها قادراً على إعاده نفسه وأسرته لما كانت عليه سابقاً ولما كانت .

د – الحقوق الإجتماعية للمسنين :

يقصد بالحقوق الإجتماعية للمسنين الحقوق التى يكون الغرض منها ضمان وجود مستوى معيشي انساني مقبول لجميع المسنين داخل الدولة بصفه عامه وداخل اسرهم بصفه خاصه لذلك حرصت بعض التشريعات المعنية بهم على الاعتراف لهم بمجموعه من الحقوق

وذلك لضمان التأكيد على حمايتهم ورعايتهم ومن هذه الحقوق حق المسن في البقاء والعيش بصوره طبيعية داخل وسطه العائلي وبين جميع افراد اسرته مخاطب ابنائه واحفاده

وكذلك بحقه فى وجود اسره بديله واسره استقبال تكون مهمتها رعايته وبصفه خاصه في حاله عدم وجود اسره للمسن غير القادر على رعاية نفسه وبناء على ذلك سوف نقسم هذه الحقوق الى أربع نقاط (حق المسن في بقائه وسط عائلته – حقه في وجود اسره بديال او كفيل تتولى رعايته – حق المسن في الكرامة – حق اولويه الحصول على خدمات المرافق العامه) .

والي جانب هذا يوجد حق اخر لا يقل اهميه عنهما وهو الحق في العمل الذي قد يبدو للوهلة الاولى تعارضه مع نظام التقاعد إجباري الذي تقره قوانين الوظيفة في الكثير من البلدان في العمل حق من الحقوق الدستورية التي كفلتها الدساتير للجميع يسعي المسن من خلاله الى توفير مصدر للدخل ينفق منه على كافه احتياجاته والقضاء على مشكلات الاقتصادية وفي نفس الوقت يعتبر خروجه للعمل وسيله علاجيه وقائية هامة للقضاء على كثير من المشكلات الصحية والاجتماعية والنفسية والتي يمكن أن يتعرض لها أو يعاني منها كما اثبتت ذلك العديد من الدراسات والابحاث التي اجريت في هذا الشأن اذا يمكننا أن ملخص الحقوق الإقتصادية للمسنين في النقاط التالية (حق المسنين في الاستفادة من الضمان االجتماعي – حق المسنين في الرعاية الصحية والوقاية والعلاج الطبي – حق المسنين في العمل – حق المسنين في االستفادة من التطبيقات وسائل التكنولوجيا الحديثة[١٥].

٢ – حقوق المسنين في الدستور المصرى :

تنص المادة ٨٣ من الدستور المصرى الصادر سنه ٢٠١٤ على أن تلتزم الدولة بضمان حقوق المسنين صحيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وترفيهيا، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة، وتراعى الدولة في تخطيطها للمرافق العامة احتياجات

المسنين، كما تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في رعاية المسنين، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون .

٣ – مشروع قانون "حقوق المسنين" :

تشهد الدولة إزدياداً مطرداً فى أعداد المسنين، بسبب تقدم السن والظروف الصحية والمالية والاجتماعية – ويواجهه هذا العديد من المشكلات الصحية والنفسية والمالية ، والشعور بالافتقار إلى الأمان والمكانة الاجتماعية، آما يواجهون إحساسا بالتهميش الاجتماعي والعزلة وفقدان التمتع بالحياة ولاشك أن على الأسرة والدولة والمجتمع المدني مسئولية فى مواجهة تلك الأوضاع بحكم الدين والأخلاق واحترام حقوق الإنسان ورعاية مبدأ المساواة ومن أجل تلك الاعتبارات فان هناك حاجه ملحة لإصدار قانون يقرر حقوق المسنين ويعمل على مواجهة ما يعانونه من المشكلات سالفة الذكر ومن أجل هذا صدر القانون النموذجي المصرى لحقوق المسنين كالآتى :

بعد الاطلاع على (أحكام الشريعة الإسلامية — الدستور – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – الإتفاقية الدولية بشأن الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية – خطة عمل فيينا لعام ١٩٨٢ – خطة عمل مدريد لعام ٢٠٠٢ – قانون الأحوال الشخصية – قانون المعاشات – قانون الضمان الاجتماعي) وافق مجلس الشيوخ نهائياً على مشروع قانون "حقوق المسنين"

حيث تضمن الآتى :

أ – دور الدولة لصالح المسنين :

تلتزم الدولة فى حدود إمكانياتها المالية والبشرية بما يلي :

(١) إيجاد نظام للمعاشات للمتقاعدين عن العمل يكفل لهم معاشا يغطى حاجاتهم الأساسية .

(٢) إيجاد نظام للضمان الاجتماعي لتقديم المعونة المالية لغير مستحقي المعاشات ولمستحقي المعاشات التي لا تغطى حاجاتهم الأساسية هم ومن يعولونهم .

(٣) إقامة نظام للرعاية الصحية المجانية للمسنين غير القادرين على تحمل نفقات تلك الرعاية أو على الاشتراك فى نظم التأمين الصحي .

(٤) التشجيع والدعم المادي لإقامة الأندية والجمعيات الخاصة بالتقاء المسنين وممارسة الأنشطة المختلفة.

(٥) إيجاد برامج للتعليم المستمر وتعليم الكبار.

(٦) إيجاد برامج لإعداد العاملين لمرحلة الانتقال من مرحلة العمل إلى مرحلة التقاعد ولتوعيتهم بحقوقهم وبالأنشطة التي تحميهم من الوحدة والانعزال عن المجتمع .

(٧) إنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة بالمسنين، والسماح للمسنين بالمشارآة فى إعداد وتقديم تلك البرامج. .

(٨) إعتبار رعاية المسنين جزءا من خطة التنمية فى الدولة، وفصلا خاصا من فصول الإنفاق فى الميزانية العامة .

(٩) إعتبار رعاية المسنين موضوعا هاما من موضوعات التعاون الدولي مع الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية .

(١٠) توفير طرق تقديم المشورة القانونية المجانية للمسنين غير القادرين على تحمل نفقات تلك المشورة .

(١١) تيسير إجراءات اللجوء إلى القضاء للمسنين، واعتبار قضاياهم ذات طبيعة مستعجلة

(١٢) تيسير سبل انجاز تعاملات المسنين مع الأجهزة الحكومية

(١٣) تحديد أرقام هاتفية خاصة بتلقي شكاوى المسنين والإعلان الكافي عنها

(١٤) إجراء إحصاء دوري للمسنين، وإجراء دراسات بشأن مشاكلهم وسبل مواجهتها .

ب – دور الأسرة تجاه المسن :

تلتزم أسرة المسن بما يلى :

(١) رعاية المسن العاجز عن رعاية نفسه على سبيل التضامن بين جميع أفراد الأسرة .

(٢) إذا لم يكن للمسن مالاً خاصاً أو معاشاً يكفى حاجاته الأساسية ولم يحصل على أعانه كافية من الضمان الاجتماعي فان النفقة اللازمة لتغطية نفقات حاجاته الأساسية تكون على جميع أفراد أسرته القادرين ماديا بحسب مقدار سعته المالية ."وللوالدين الحق فى النفقة من مال أبنائهم حتى لو ان ذلك المال لا يكفى إلا حاجة أبناء هؤلاء الأبناء .

(٣) إذا لم يكن للمسن مال، ولم يكن فى أسرته من يقدر على الأنفاق عليه، تكون نفقته على الدولة .

(٤) إذا لم يكن للمسن سكن يقيم فيه، تكون أسرته مسئولة بالتضامن عن إيجاد سكن له .

(٥) إذا تعذر على الأسرة إيجاد سكن للمسن فان على أقرب أفراد أسرته من حيث درجة القرابة إسكان المسن فى مسكنه، فإذا تعذر ذلك ينتقل هذا الالتزام على من يليه من حيث درجة القرابة وهكذا، وعند اتحاد درجة القرابة .

(٦) إذا تعذر إسكان المسن وفقا للفقرتين ٤ و ٥يكون للمسن الحق فى الإقامة فى أحد دور المسنين التابعة للدولة .

(٧) يقوم بالإشراف على حالة المسن ومتابعته لدى الأسرة البديلة مشرف من قبل الهيئة بشكل دوري منتظم .

(٨) حالة قيام الأسرة البديلة بمخالفة شروط الرعاية يقوم المشرف بإبلاغ الهيئة للقيام بالإجراءات اللازمة ونقل المسن إلى أقرب دار للرعاية

جـ – دور رعاية المسنين :

(١) تقيم الدولة وتدير دورا رعاية المسنين (الدور العامة)، وتسمح للقطاع الخاص ولمؤسسات المجتمع المدني باقامة وإدارة دور خاصة بذلك (الدور الخاصة).

(٢) يقسم المسنون المستفيدون من خدمات دور رعاية المسنين إلى الأقسام التالية :

- قسم يقيم بدار رعاية المسنين إقامة كاملة مستمرة .
- قسم يلتحق بدار المسنين طوال النهار مع المبيت في منزله .
- قسم لا يقيم بدار رعاية المسنين ويتلقى رعاية منزلية من أطباء وممرضين وموظفي الخدمات التابعين للدار

(٣) يلتزم المسنون أو المكلفون بالإنفاق عليهم بدفع مقابل إقامتهم ورعايتهم بواسطة دور المسنين المنشأة بواسطة الدولة كل بحسب الإمكانات المتاحة له أو المتاحة لمن يتولون الإنفاق عليه.
ويعفي المسنون المذكورون من دفع مقابل إقامتهم ورعايتهم في حالة ثبوت عجزهم وعجز من يتولون الإنفاق عليهم عن أدام هذا المقابل .

(٤) تحدد الدولة أسعار الإقامة والرعاية المقدمة من دور المسنين الخاصة، وتخضع تلك الدور لرقابية الدولة .

(٥) تكون الأولوية في الإقامة و الرعاية بواسطة دور المسنين العامة للمسنين الفاقدين للأسرة، والذين يعجزون وتعجز أسرهم عن تدبير سكن لهم، والذين يعجزون عن رعاية أنفسهم وتعجز أسرهم عن رعايتهم .

د – دور القضاء نحو المسن :

(١) حالة امتناع الأسرة عن الرعاية أو الإنفاق على المسن وفقا لهذا القانون يجرى الأخصائيون تحقيقا في الأمر ويصدرون قرارا ملزما بناءاً
على ذلك مصدقا عليه من مدير اللإدارة .

(٢) إذا امتنعت الأسرة عن تنفيذ القرار السالف الذكر يتم إبلاغ النيابة العامة بواسطة الأخصائيين، فإذا ثبتت للنيابة العامة قدرة الأسرة على الرعاية والإنفاق قامت بتوجيه أمر مستعجل للأسرة بالقيام بواجباتها تجاه المسن وفقا لهذا القانون.

(٣) تقوم النيابة العامة بالتحري عن تنفيذ أمرها المستعجل عن طريق الأخصائيين، فإذا ثبت لها عدم تنفيذ الأمر فإنها تحيل الأمر بصفة مستعجلة إلى المحكمة المختصة

(٤) إذا ثبتت للمحكمة قدرة الأسرة على الرعاية والإنفاق على المسن المذكور، قامت بإصدار حكم مستعجل في مواجهة الأسرة بوجوب الرعاية والإنفاق على المسن وبالحجز على أموال أفراد الأسرة المكلفين بالرعاية والإنفاق، وكلفت النيابة العامة بمتابعة التزام الأسرة بتنفيذ الحكم.

(٥) إذا ثبت للنيابة العامة امتناع الأسرة عن تنفيذ حكم المحكمة، قامت بإبلاغ المحكمة المختصة بذلك.

(٦) تقوم المحكمة – بناءا على بلاغ النيابة العامة . بالأمر بالتنفيذ على أموال أفراد الأسرة المحجوز عليها، والحكم بأن يعهد برعاية المسن إلى أحدى دور المسنين، وأداء رسومها من حصيلة بيع الأموال المحجوز عليها، وإعفاء المسن من الرسوم التي تزيد عن قيمة هذه الحصيلة.

(٧) إذا ثبت للمحكمة عدم قدرة الأسرة على رعاية المسن المذكور في البنود السابقة مع قدرتها المالية على الإنفاق علية فأن المحكمة تخير الأسرة بين استخدام شخص يقوم برعاية المسن أو أن تعهد به الأسرة إلى أحدى دور المسنين مع أداء نفقات ذلك.

(٨) إذا ثبتت للمحكمة قدرة الأسرة على رعاية المسن مع عدم قدرتها على الإنفاق عليه وفقا لهذا القانون فان المحكمة تقضي بأحد الأمرين التاليين:

– أن تؤدي الدولة للمسن أعانة من الضمان الاجتماعي تغطي نفقاته .

– أن يتم إيداع المسن في أحد دور رعاية المسنين العامة مع إعفائه
من الرسوم .

(٩) إذا أثبت تقرير الأخصائي أن المسن عاجز عن رعاية نفسه و فاقد للأسرة فأنه يصدر قرارا بإيداع المسن المذكور بأحد دور رعاية المسنين العامة، فإذا لم يتم تنفيذ هذا القرار فأنه يكون للأخصائي أو لأي شخص يعلم بحالة المسن المذكور أن يلجا إلى المحكمة المختصة بدعوة مستعجلة معفاة من المصاريف .

(١٠) إذا ثبت للمحكمة عجز المسن عن رعاية نفسه مع فقده للأسرة فان المحكمة تقضي بالتزام الدولة بأن تعهد بالمسن إلى أحد دور رعاية المسنين العامة

(١١) تسرى ذات الأحكام الواردة في البندين (٩) و(١٠) على المحسن الفاقد للسكن والذي يتعذر على أسرته إسكانه .

المراجع :

١ – عادل بن مشعل عزيز ، الاحتياجات الاجتماعية والنفسية ووالصحية والمادية للمسنين،مجلة جامعة الباحة للعلوم الانسانية ،عدد ١١، ٢٠١٧.

٢ – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ،النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ،٢٠١٧.

٣ – الجمعية العمومية للامم المتحدة ، تقرير متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، ٢٠١٢.

٤ – عدنان أبو مصلح ، معجم علم الاجتماع، دار المشرق الثقافى، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.

٥ – رشاد أحمد عبد اللطيف ، فى بيتنا مسن، مدخل اجتماعى متكامل، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٦ –إسماعيل مصطفى سالم ، مقومات الإعداد العلمى والمهنى للأخصائى الاجتماعى الذى يعمل مع المشكلات الأسرية، المؤتمر الحادى عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ٢٠٠٠.

٧ – محمد عطية، متطلبات الابداع المحاسبى فى تحقيق تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات، عدد٥، ٢٠٠٩ .

٨ – سهير أحمد محمد حسن : تقييم احتياجات المسنين ومتطلبتهم فى ضوء تحديات الالفية الثالثة، رؤية مستقبلية، بحث منشور بالمؤتمر العربى الأول لرعاية المسنين، جامعة حلوان،٢٠٠٠.

٩ – محمد مهدي ،حماية حقوق المسنين في ضوء المواثيق الدولية ، بحث مقدم للمؤتمر العالمي السابع ،كلية الحقوق ، جامعة طنطا.

الهوامش

[١] - عادل بن مشعل عزيز ، الاحتياجات الاجتماعية والنفسية ووالصحية والمادية للمسنين،مجلة جامعة الباحة للعلوم الانسانية ،عدد ١١، ٢٠١٧،ص٣٠٠.

[٢] - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ،النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ،٢٠١٧.

[٣]- الامم المتحدة ، تقرير متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، ٢٠١٢، صـ٢-٤.

٤- عدنان أبو مصلح ، معجم علم الاجتماع، دار المشرق الثقافى، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، صـ٥٦ .

[٥]- رشاد أحمد عبد اللطيف ، فى بيتنا مسن، مدخل اجتماعى متكامل، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٧، صـ٢٨ .

[٦]- Webster,S Dictionary of English Languages, Lexicon Publications,Inc.,1993,p.846.

[٧]- Oxford English Dictionary, Oxford, Clarendon Press, 1993, p.2557.

[٨]-إسماعيل مصطفى سالم ، مقومات الإعداد العلمى والمهنى للأخصائى الاجتماعى الذى يعمل مع المشكلات الأسرية، المؤتمر الحادى عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، ٢٠٠٠، صـ ٦٧٥ .

[٩]- محمد عطية، متطلبات الابداع المحاسبى فى تحقيق تنافسية المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات، عدد٥، ٢٠٠٩،صـ٥٣ .

[١٠]- سهير أحمد محمد حسن : تقييم احتياجات المسنين ومتطلبتهم فى ضوء تحديات الالفية الثالثة، رؤية مستقبلية، بحث منشور بالمؤتمر العربى الأول لرعاية المسنين، جامعة حلوان،٢٠٠٠.

(١١) بوابة مصر اليوم : ملخص جهود وزارة التضامن الاجتماعى لخدمة المسنين، ٢٠١٩.

(١٢) سيد أحمد عثمان، مرجع سابق، ص١١٣

(١٣) خليل ابراهيم عبد الرازق، مرجع سابق، ص٦٨

١٤-دعم حقوق كبار السن ، نحو معاهدة للأمم المتحدة، انشاء معاهده جديدة للأمم المتحدة تتعلق بحقوق كبار السن.

١٥- محمد مهدي ،حماية حقوق المسنين في ضوء المواثيق الدولية ، بحث مقدم للمؤتمر العالمي السابع ، كلية الحقوق ، جامعة طنطا.